الفهرس

الملحق الخامس المصالحة الوطنية الكبرى – من التفكك إلى العقد الجامع..... 2
المقدمة التأسيسية المصالحة الوطنية الكبرى..... 4
المحور الأول: الجذور العميقة للتفكك الوطني في سوريا..... 7
المحور الثاني محددات المصالحة الوطنية في مشروع النهضة 10
المحور الثالث الفرق الجوهري بين "المصالحة" و"التسوية" 12
المحور الرابع خارطة طريق المصالحة الوطنية – من التشظي إلى الوحدة..... 15
المحور الخامس العدالة الانتقالية كشرط تأسيسي للمصالحة..... 18
المحور السادس البنية الدستورية والمؤسسية للمصالحة المستدامة..... 21
المحور السابع المجتمع المدني كركيزة لا وسيط..... 25
المحور الثامن مواجهة خطاب الكراهية – تفكيك روايات العزل والانتقام..... 28
الخاتمة الاستراتيجية من المصالحة كفعل أخلاقي إلى المصالحة كمرتكز تأسيسي للدولة الجديدة..... 31

الملحق الخامس المصالحة الوطنية الكبرى – من التفكك إلى العقد الجامع

الهيكل التفصيلي

المحور الأول: مقدمة تأسيسية – المصالحة كفعل سيادي، لا صفقة سياسية

- تعريف المصالحة بوصفها فعلًا دستوريًا تأسيسيًا.
- رفض منطق "المسامحة من فوق" و"التسويات المرحلية."
- التأكيد على المصالحة كركن من أركان إعادة بناء الدولة.

المحور الثاني: الجذور العميقة للتفكك الوطني في سوريا

- الطائفية السياسية كأداة سلطة وتقسيم.
- الجغرافيا المنهكة بين السيطرة والولاء.
- الانتماءات ما دون الوطنية (الطائفة، الفصيل، المذهب، الحزب، العشيرة).
- خطاب الكراهية وتغوّل الإعلام الفئوي.

المحور الثالث: محددات المصالحة الوطنية في مشروع النهضة

- السيادة فوق الجميع: لا تسوية تبرّر انتهاك وحدة الدولة.
- العدالة شرط، لا عائق: لا مصالحة بدون مساءلة.
- الشعب مصدر القرار، لا أمراء الحرب أو النظام الساقط.
- العقيدة المدنية أساس العلاقة بين المكوّنات.

المحور الرابع: الفرق الجوهري بين "المصالحة" و"التسوية"

- المصالحة = عقد مجتمعي جديد.
- التسوية = هدنة مؤقتة أو تقاسم نفوذ.
- نماذج التسويات الفاشلة (لبنان، البوسنة، العراق).
- كيف تجنّب سوريا إعادة تدوير التفكك تحت مظلّة "الوفاق."

المحور الخامس: خارطة طريق المصالحة الوطنية – على ثلاث مستويات

أ. المصالحة الفردية – بين المعتدي والمعتدى عليه

- آليات العفو المشروط.
- لجان الإنصاف والحقيقة.
- برامج التعويض وجبر الضرر.

ب. المصالحة المجتمعية – بين المكونات والطوائف والعشائر

- مجالس المصالحة الأهلية–الوطنية.

- دور العائلات والأعيان الدينيين والمدنيين.
- خطط إزالة الألغام النفسية (الإعلام، التعليم، الرموز).

ج. المصالحة السياسية – بين القوى الفاعلة والمجتمع والدولة

- إعادة تعريف التمثيل السياسي.
- تفكيك النفوذ الفصائلي والطائفي.
- بناء مركز سيادي يتّسع للجميع بلا سلاح.

المحور السادس: العدالة الانتقالية كشرط تأسيسي للمصالحة

- لا مصالحة فوق جماجم مجهولة.
- مساءلة لا انتقام.
- معالجة الجرائم الفردية والمنظّمة وفق القانون.
- المصارحة مقابل الاعتراف... لا مقابل الإنكار.

المحور السابع: البنية الدستورية والمؤسسية للمصالحة المستدامة

- هيئة المصالحة العليا – جهة مستقلة دستوريًا.
- المجالس المحلية كأدوات إصلاح لا أدوات سيطرة.
- دسترة ضمانات عدم العودة إلى الاستبداد والانقسام.

المحور الثامن: المجتمع المدني كركيزة لا وسيط

- المبادرات الأهلية كحامل وطني للمصالحة.
- بناء شبكات دعم مجتمعي لا ترضخ للأجندات.
- إشراك النساء، الشباب، الضحايا، المهمشين في العملية.
- تمويل وطني مستقل يمنع تسليع المصالحة.

المحور التاسع: مواجهة خطاب الكراهية – تفكيك روايات العزل والانتقام

- تفكيك السرديات الطائفية والإيديولوجية.
- حماية الفضاء الرقمي من التطرف والانقسام.
- استرداد الإعلام الوطني لمكانته كحامل للمصالحة.
- بناء سردية وطنية جامعة تتجاوز الروايات الجزئية.

المحور العاشر: الخاتمة الاستراتيجية – من المصالحة كفعل أخلاقي إلى المصالحة كمرتكز للدولة

- المصالحة ليست غاية بل وسيلة لبناء دولة تستحق أن تُحكم.
- لا مصالحة بدون سيادة، ولا سيادة دون عقد اجتماعي جامع.
- المصالحة التي لا تنتج أمة، ليست مصالحة... بل تأجيل للكارثة القادمة.

المقدمة التأسيسية المصالحة الوطنية الكبرى

المصالحة كفعل سيادي لا تسوية، وكخريطة خلاص لا عقد إذعان

أولًا: لماذا المصالحة اليوم هي العقدة... وهي الحل؟

في بلد مزّقته الطوائف، وأُنهك بالحرب، وتحوّلت فيه البنادق إلى هويات، لا يمكن لأي مشروع سياسي أو دستوري أو عسكري أن ينجح ما لم يُبْنَ على مصالحة وطنية جذرية.
لكن المصالحة في الحالة السورية ليست كلمة طيّبة، ولا مجرد "صفحة جديدة"؛ بل هي **المفصل الحرج الذي سيفصل بين قيام الدولة... أو إعادة إنتاج الفوضى.**

ولأنها كذلك، فإن التعاطي معها لا يمكن أن يكون:

- بعقلية الصفح الرمزي،
- أو بمنطق تسويات قسرية مفروضة،
- أو تحت إملاءات خارجية،
- أو عبر صفقات أمراء الحرب والطوائف.

المصالحة الحقيقية في سوريا يجب أن تُصاغ بوصفها **فعلًا سياديًا تأسيسيًا جامعًا**، يقوم على:

- مساءلة عادلة،
- عقد مدني جامع،
- تفكيك منظومات الاستعلاء والقهر،
- وإعادة تعريف العلاقة بين السوريين بعضهم ببعض، وبينهم وبين الدولة.

ثانيًا: ماذا نعني بـ"المصالحة الوطنية الكبرى"؟

ليست تسوية سياسية بين أطراف.
وليست عفوًا عامًا بقرار فوقي.
وليست لحظة عاطفية تنهي جروح الماضي.

بل هي:

عملية إعادة بناء الثقة الوطنية على أساس الحقيقة، والمحاسبة، والعدالة، والعقد، والانتماء الجامع.
هي جسر العبور من جماعات تقاتلت... إلى شعب يُعيد تأسيس ذاته كجماعة سياسية واحدة.

ثالثًا: لماذا فشلت كل دعوات المصالحة سابقًا؟

لأنها:

- طُرحت من قبل النظام كأداة إذلال لا استيعاب،
- أو من قبل فصائل أرادت بها تثبيت مكاسبها الميدانية،
- أو جاءت ضمن أطر رعاية دولية لا تعرف عمق الجراح السورية،
- أو طُرحت خارج إطار العدالة والسيادة.

ولأنها تعاملت مع المصالحة كـ "أداة إسكات" وليست **أداة تحرير**...
فلم تُعالج الجرح، بل غطّته بالتراب.

رابعًا: في أي بيئة نطرح المصالحة الآن؟

نحن اليوم في لحظة ما بعد الانهيار السياسي الرسمي،
وفي طور الانتقال نحو مشروع تأسيسي جديد للدولة.

لكن هذه اللحظة لا تعني أن الجراح طُويت. بل على العكس:

- لا تزال الأحقاد نائمة تحت الركام،
- والانقسامات المجتمعية كامنة في الخطاب والسلوك،
- والثأر مشروع في وعي كثيرين،
- والمظلومية أصبحت هوية،
- والهوية أصبحت أداة استدعاء للسلاح مجددًا.

ولهذا، فإن المصالحة **ليست اختيارًا لطيفًا... بل ضرورة وجودية.**

خامسًا: هل يمكن بناء مصالحة حقيقية؟ الجواب نعم... بشرط

✓إذا أعدنا تعريفها من جديد.
✓وإذا فصلناها عن التسويات والصفقات.
✓وإذا حميناها من التدخل الخارجي ومن الفصائل ومن أمراء الطوائف.
✓وإذا أعطيناها أدوات تنفيذ حقيقية:

- محاكم عادلة،
- اعترافات صريحة،
- جبر ضرر حقيقي،
- وضمانات مستقبلية غير قابلة للنكوص.

سادسًا: مدخلنا المنهجي – كيف نُفكّر بالمصالحة؟

نفكر بها باعتبارها:

1. **مسارًا سياديًا لا دوليًا** :لا تُفرض من الخارج، ولا تُموّل كبرنامج وظيفي.
2. **عقدًا وطنيًا لا صفقة بين جماعات** :لا تقاسم نفوذ، بل إعادة إنتاج المواطنة.
3. **عملية تحوّل اجتماعي لا بيان سياسي** :تعني تغيير الخطاب، والتمثيل، والمناهج، والوعي الجمعي.
4. **سيرورة تبدأ من الاعتراف وتنتهي بالانتماء:**
   - الاعتراف بالحقيقة،
   - الاعتراف بالآخر،
   - الاعتراف بالدولة كمظلّة واحدة.

سابعًا: خارطة سوريا ليست خارطة واحدة... والمصالحة لا تُفرَض على مقاس جهة

لهذا، يجب أن:

- **تُصاغ المصالحة بصيغة شاملة قابلة للتطبيق في كل منطقة.**
- تُراعي خصوصيات **الجنوب، الشمال، الساحل، الوسط، الشرق، والأطراف.**
- تخاطب الهويات الطائفية دون تبريرها، وتُعالج المظلومية دون تحويلها إلى امتياز.
- تدمج التجارب المحلية ضمن سردية وطنية عليا، دون سحق الذاكرة الجماعية.

ثامنًا: لماذا هذا الملحق يُعدّ من أخطر مفاصل مشروع النهضة؟

لأنه:

- يتعامل مع الدم مباشرة... لا مع النصوص.
- يقترب من الوجدان المجروح أكثر من أي محور آخر.
- يطرح على السوريين سؤالًا جوهريًا:

"هل يمكننا أن نكون شعبًا واحدًا مرة أخرى؟"

ولأن الإجابة ليست مضمونة...
فهذا الملحق يُبنى بكل العقل، وبكل الصدق، وبأقصى درجات الحكمة السياسية.

خاتمة المقدمة: لا نطلب من السوريين أن ينسوا... بل أن يقرروا أن يبدأوا من جديد

لا نقول: سامحوا من قتلكم،
بل نقول: لا تتركوا القتلة يصنعون المستقبل.

ولا نقول: انسوا ما حدث،
بل: لا تسمحوا بأن يُعاد مرة أخرى.

المصالحة ليست شعارًا،
بل **أعلى أشكال السيادة الأخلاقية** حين تنهض أمة من رمادها لتقول:
"نحن لن نستمر كجماعات...
بل سنصير شعبًا... ودولة... وعقدًا جديدًا".

المحور الأول: الجذور العميقة للتفكك الوطني في سوريا

تفكيك بنية الانقسام من الجذر لا من القشرة – نحو فهم الأسباب لا فقط النتائج

أولًا: لا مصالحة بدون تشريح عميق للكارثة

إن أي دعوة إلى مصالحة وطنية لا تنطلق من **فهم الأسباب البنيوية للتفكك**، ليست إلا محاولة لتغطية الجرح بورقة سياسية.

فما عاشته سوريا ليس نزاعًا على السلطة فحسب، بل كان **انفجارًا لكل ما تم كتمه من تناقضات وانقسامات وهويات مُمزّقة** على مدى عقود.

ولهذا، فإن مشروع النهضة يبدأ المصالحة من هنا:

من جذر التفكك، لا من أعراضه.

ثانيًا: الطائفية السياسية – حين صارت الهوية أداة بقاء لا تعايش

- **المشكلة لم تكن فقط في الطوائف... بل في النظام الذي حوّل الطائفة إلى جهاز إداري وأمني.**
- حُكمت سوريا بنموذج "الأقلية الحاكمة" عبر شبكة تداخل بين الانتماء الديني والموقع الأمني–السياسي–الاقتصادي.
- في المقابل، تطورت مظلومية الأغلبية (السنية)، ومخاوف الأقليات (العلوية، المسيحية، الدرزية)، خارج إطار الدولة، بل ضدها.

النتيجة:

دولة بوجه مدني... وبنية طائفية،
وشعب مقسوم بين من يُمثّل، ومن يُراقب، ومن يُقصى.

ثالثًا: الفصائلية المسلحة – من حماية الذات إلى تقاسم الأرض

- مع انهيار السلطة المركزية، تحوّلت كل جماعة إلى "جيش صغير" باسمها.
- كل طائفة، كل عشيرة، كل منطقة، كل أيديولوجيا... أرادت أن تبني أمنها وحدها.
- وفجأة، أصبحت سوريا خريطة فصائل لا خريطة دولة.

بعض هذه الفصائل:

- كان رد فعل مشروع،
- وبعضها كان غطاء للتطرّف،
- وبعضها مشروع استقواء بالخارج،
- لكن النتيجة في كل الحالات :**سوريا الممزّقة بالبنادق بدل أن تُجمع بالدستور.**

رابعًا: الجغرافيا المُسيّسة – حين صار المكان هوية سياسية مغلقة

- إدلب لم تعد محافظة... بل إمارة.
- درعا لم تعد سهلًا... بل فصيلًا مقاومًا.

- السويداء لم تعد جبلاً… بل "منطقة امتياز" لطائفة.
- القامشلي لم تعد مدينة مشتركة… بل مركز حكم ذاتي مغلق.

تحوّلت الجغرافيا إلى أداة اقتتال على من يحكم، لا على كيف تُدار.
وتحوّل كل سوري إلى "ابن منطقته" قبل أن يكون مواطنًا في دولة.

خامسًا: المظلومية الجماعية – حين صار كل طرف يرى نفسه الضحية الوحيدة

- السني يرى نفسه ضحية قمع أمني تاريخي.
- العلوي يرى نفسه ضحية خوف وجودي واستهداف طائفي.
- الكردي يرى نفسه ضحية إنكار للهوية.
- الدرزي يرى نفسه ضحية ضغوط من الجميع.
- المسيحي يرى نفسه ضحية صراع لا يعنيه.
- المدني يرى نفسه ضحية الجميع.

كل جماعة لديها سرديتها.
لكن ما ليس موجودًا هو:

سردية سورية واحدة تقول: نحن كلّنا خسرنا… ولا خلاص إلا جميعًا.

سادسًا: الإعلام والانقسام الرمزي – حين صُنعت آلة الكراهية داخل كل بيت

- الإعلام الرسمي خلق كائنًا خائفًا، مريبًا، يبرر القتل باسم الوحدة.
- إعلام المعارضة ساهم أحيانًا في خطاب شيطنة وانتقام وطائفية معكوسة.
- الإعلام الدولي اختزل سوريا إلى حقول صراع دينية أو إثنية.

والأخطر:

- خطاب الكراهية لم يبقَ في الشاشات، بل نزل إلى الأحياء… إلى المدارس… إلى العقول.
- وصار الانقسام السوري **ليس فقط في السياسة والسلاح، بل في اللغة اليومية، والمخيال، والرمز.**

سابعًا: الدولة الغائبة – حين تركت فراغًا ملأته الوحوش

- منذ عقود، **لم تكن الدولة دولة عقد، بل دولة سلطة.**
- لم تكن راعية للمجتمع، بل راعية لإعادة تشكيله كما تريد.
- لم تُعطِ للأفراد حق الانتماء لها، بل طالبتهم بالخضوع.

وحين سقطت مؤسساتها:

لم يجد السوريون أمامهم إلا الطائفة، أو السلاح، أو الزعيم، أو الخارج…
لأن الدولة، ببساطة، **لم تكن حاضرة في وعيهم كمصدر أمان.**

خاتمة: لا مصالحة فوق جدار الكراهية – لا وطن فوق أرضٍ ممزّقة بالروايات

قبل أن نُصالح الناس،
علينا أن نُصالح التاريخ... والهوية... والمعنى.

فالمصالحة ليست فقط إعادة توزيع الثقة،
بل هي **إعادة بناء المعنى المشترك لما تعنيه كلمة "سوري."**

المحور الثاني محددات المصالحة الوطنية في مشروع النهضة

شروط السيادة والمشروعية والأخلاق في إعادة بناء العلاقة بين السوريين والدولة

أولًا: لماذا لا تكفي النوايا الحسنة لبناء مصالحة وطنية؟

لأن المصالحة، كي تكون فعلًا سياديًا جامعًا، **تحتاج إلى محددات صارمة**، لا إلى عبارات مرنة.

نحن لا نبحث عن تهدئة سطحية، بل عن **إعادة إنتاج العلاقة بين الإنسان والدولة، بين الجماعة الوطنية والدستور، بين المختلفين والعدالة**.

ولهذا، يضع مشروع النهضة محددات واضحة للمصالحة الوطنية، بوصفها **شروطًا غير قابلة للمساومة، ولا للتأجيل، ولا للتسويات السياسية**.

ثانيًا: المحدد الأول – السيادة فوق الجميع

- لا مصالحة تُبنى على "استثناءات سيادية" لمناطق، طوائف، فصائل، أو إدارات.
- السيادة لا تُقاس بالموافقة، بل بالخضوع للقانون الجامع.
- لا يجوز لمصالحة أن تُبرّر نظامًا خاصًا بالكرد، أو دروز، أو علويين، أو جهويين.
- سوريا وطن واحد... والقانون فوق الجميع.

من دون هذا المحدد، سنعيد إنتاج لبنان، أو العراق، لا دولة سورية.

ثالثًا: المحدد الثاني – العدالة شرط لا عائق

- لا وجود لمصالحة قائمة على العفو الجماعي أو طمس الحقائق.
- كل من انتهك كرامة السوريين يجب أن يُحاسب، فردًا كان أو جماعة.
- المصالحة لا تعني أن نتجاوز الجرائم... بل أن نُحاكمها ثم نُكمل المسير.
- العدالة الانتقالية جزء من المصالحة، لا نقيض لها.

فمن لا يرى العدالة شرطًا... لن يرى في المصالحة إلا غنيمة أو وسيلة لتبييض الماضي.

رابعًا: المحدد الثالث – التمثيل الحقيقي لا التمثيل بالأمر الواقع

- لا تمثيل في مؤسسات المصالحة أو الدولة لأي جهة تحمل سلاحًا.
- لا تمثيل لمجموعة على أساس طائفي أو فئوي أو جهوي.
- لا يُعطى المقعد لمن فرض نفسه بقوة الأمر الواقع.
- الشعب هو مصدر السلطات الوحيد... بالصندوق، لا بالبندقية.

أي اعتراف سياسي بشرعية من لم يُنتخب، هو طعنة في قلب المصالحة.

خامسًا: المحدد الرابع – العقد المدني لا الصفقة المجتمعية

- المصالحة لا تُبنى على تقاسم النفوذ، بل على تقاسم الانتماء.
- لا مكان فيها لمن يُريد "تطمينًا طائفيًا" أو "ضمانًا فصائليًا."

- هي عقد مواطنة... لا اتفاق امتيازات.
- كل مكوّن له مكانه، ليس لأنه أقوى، بل لأنه شريك متساوٍ.

الدولة لا تُبنى حين تقول لكل طرف: ماذا تريد؟ بل حين تقول: ماذا نستطيع أن نبنيه معًا؟

سادسًا: المحدد الخامس – المصالحة ليست "أداة إصلاح" بل "جوهر تأسيس"

- لا يُنظر إليها كبرنامج تابع لوزارة، أو لجنة تفاوض.
- بل هي **ركن دستوري ومؤسسي**، يجب أن يُنص عليه في البنية التأسيسية للدولة.
- تسبق الدستور لا تتبعه، وتشكّل إطارًا سياديًا أعلى منه.
- تعاد على ضوئها صياغة العلاقة بين المواطن والدولة من جديد.

ولهذا يجب أن تُبنى من فوق النظام... لا من تحت السياسة.

سابعًا: المحدد السادس – المجتمع هو الشريك لا الطرف الثالث

- لا تتم المصالحة بين "النخب"، بل بين الجماعات الحقيقية.
- يجب أن يكون **المجتمع المدني، والعائلات، والعشائر، والنقابات، والضحايا، والنساء، واللاجئون** جزءًا من العملية، لا فقط موضوعًا لها.
- الشعب ليس متلقّيًا لنتائج المصالحة... بل هو من يصوغها.

إن لم تكن المصالحة فعلًا شعبيًا... فهي ستنهار عند أول صدمة سياسية.

ثامنًا: المحدد السابع – المصالحة تبدأ من الوعي، لا من الوثيقة

- يجب أن تُبنى المصالحة على تغيير في الثقافة السياسية، في التعليم، في الإعلام، في الدين، في القانون.
- المصالحة ليست لحظة توقيع، بل **سيرورة نفسية–اجتماعية طويلة**، تبدأ من سؤال بسيط:

هل ترى الآخر، المختلف عنك، مواطنًا شريكًا؟ أم خصمًا مؤقتًا؟

إذا بقي عقل الانتماء الفئوي كما هو، فلن تنجح أذكى خطط المصالحة.

خاتمة المحور: لا معنى لمصالحة لا تُبنى على شروط تُحميها من الانهيار

نحن لا نريد مصالحة تسكت النار... بل تُطفئها من الجذر.
نريد مصالحة تُشعر كل سوري بأنه جزء من الوطن، لا ضيفًا في ظل الطائفة أو الفصيل.

مشروع النهضة لا يصوغ "تسوية أخلاقية"، بل يصوغ **"دستورًا عاطفيًا جديدًا للأمة السورية"**، نعيد فيه تعريف من نحن... وماذا نريد... وكيف نعيش معًا من جديد.

المحور الثالث الفرق الجوهري بين "المصالحة" و"التسوية"

المصالحة كعقدٍ تأسيسي دائم، مقابل التسوية كترتيب مؤقت هشّ

أولًا: لماذا يجب أن نُفرّق بين المصالحة والتسوية؟

لأن خلط المفاهيم هو أخطر ما واجهته سوريا خلال مسارات ما سُمي بـ"الحل السياسي."
فكثير مما عُرض على السوريين من اتفاقات، تحت لافتة "مصالحة وطنية"، لم يكن سوى:

- صفقات إذعان،
- أو هدنٍ مؤقتة،
- أو ترتيبات ميدانية لتقاسم النفوذ،
- أو أدوات لشراء الوقت أو الشرعية.

بينما **المصالحة الحقيقية** هي شيء آخر تمامًا:

مشروع يعيد تشكيل الدولة والمجتمع... لا توزيع النفوذ عليهما.

ثانيًا: ماذا تعني "التسوية" في السياق السوري؟

التسوية هي:

- توافق بين أطراف الأمر الواقع،
- على تقاسم السيطرة،
- وتحييد نقاط التوتر،
- وتأجيل الانفجار،
- دون مساس بجوهر المشكلة: غياب العقد الوطني الجامع.

وغالبًا ما تأتي التسويات:

- بإشراف خارجي،
- على طاولة مُغلقة،
- بلا مساءلة،
- ولا تمثيل شعبي،
- ولا ضمانات مستقبلية.

هي إدارة للانقسام، لا حله.

ثالثًا: مقارنة جوهرية بين المصالحة والتسوية

العنصر	المصالحة الوطنية	التسوية السياسية
المرجعية	الشعب والدستور الجديد	أطراف النزاع والجهات الراعية
الغاية	إعادة إنتاج الأمة والعقد الاجتماعي	تهدئة الصراع واحتواء الخطر
الأدوات	العدالة، الاعتراف، الإصلاح، العقد المدني	المحاصصة، الضمانات الفئوية، التعويم
الزمن	طويلة الأمد، تأسيسية	آنية، مؤقتة، مرتبطة بموازين القوى
النتائج	وحدة وطنية وسيادة قانون	بقاء الانقسام تحت شكل جديد
الحماية	الضمير الشعبي والشرعية الدستورية	الضمانات الإقليمية والدولية

رابعًا: نماذج من "التسويات الفاشلة" عربيًا وعالميًا

1. لبنان – اتفاق الطائف:(1989)

- أوقف الحرب، لكنه أرسى المحاصصة الطائفية كأصل لا استثناء.
- حتى اليوم، الدولة رهينة المكونات لا الشعب.

2. البوسنة – اتفاق دايتون:(1995)

- جمّد القتال، لكنه شرعن الانقسام القومي والديني.
- الدولة لم تُبنَ قط ككيان جامع، بل كرقعة ثلاثية موازية.

3. العراق – بعد 2003:

- التغيير السياسي جرى دون مصالحة وطنية،
- فبقيت الطوائف تقتتل ضمن مؤسسات، لا فوقها فقط.

خامسًا: في سوريا – خطر التهام المصالحة داخل التسوية

إذا خُلطت المفاهيم، سنصل إلى:

- دولة تتقاسمها إدارات أمر واقع.
- تمثيل سياسي موزّع على الطوائف والفصائل.
- أمن مناطقي لا أمن وطني.

- دستور ناتج عن توازنات لا عن إرادة جماعية.
- ومسار سياسي يُبنى على ترتيبات، لا على جذور العدالة والانتماء.

وهذا ما يسعى مشروع النهضة لمنعه جذريًا.

سادسًا: كيف نؤسس لمصالحة حقيقية خارج منطق التسوية؟

1. **رفض أي مفاوضات تكرّس نتائج القوة.**
2. **رفض أي تمثيل سياسي لمشاريع غير سيادية.**
3. **بناء المصالحة من القاعدة الشعبية وليس من القمة السياسية.**
4. **ربط المصالحة بإعلان دستوري جديد لا بملحقات الحلول الأممية.**
5. **الاعتراف بالجرح المشترك لا بإعادة توزيع امتيازات الجماعات.**

خاتمة المحور: المصالحة تُبنى بين أبناء الوطن... لا بين أمراء الطوائف

كل تسوية لا تُنبت عقدًا وطنيًا... هي تخدير مرحلي قبل الانفجار القادم.
وكل مشروع يُساوي بين من حمل السلاح لأجل الوطن... ومن حمله لحكمه، هو مشروع خيانة لدماء السوريين.

أما المصالحة... فهي ما لا يمكن أن يُنجزه إلا شعب قرر أن يكون **أمة واحدة تحت سقف واحد: السيادة، والعدالة، والعقد.**

المحور الرابع خارطة طريق المصالحة الوطنية – من التشظي إلى الوحدة

مستويات التنفيذ: فردية – مجتمعية – سياسية | منهج تطبيقي تفصيلي

مدخل تأسيسي – لا مصالحة حقيقية دون هندسة دقيقة لمساراتها

المصالحة ليست مجرّد بيان ولا قرار سياسي، بل عملية مركّبة **تحتاج إلى هندسة ثلاثية الأبعاد:**

1. **فردية :**تعالج الجرح الشخصي بين المعتدي والمعتدى عليه.
2. **مجتمعية :**تعالج التفكك الجماعي والتمثيل الفئوي والقطيعة بين الجماعات.
3. **سياسية :**تعيد تعريف العلاقة بين الفاعلين والمجتمع والدولة، على أسس السيادة لا المحاصصة.

كل مستوى منها **يكمّل الآخر**، ولا ينجح أيٌّ منها ما لم يُبْنَ بالتوازي مع الآخرين، وضمن عقد جامع يعلو فوق الجميع.

أولًا: المستوى الفردي – المصالحة بين الإنسان والإنسان

1. الهدف:

تفكيك الكراهية الشخصية، وتمكين الضحايا من استعادة الكرامة، والجناة من الاعتراف والمساءلة، دون سقوط في الثأر أو الإنكار.

2. الآليات التنفيذية:

أ .*هيئة الحقيقة والاعتراف*

- تُتيح للجناة الذين لم يرتكبوا جرائم كبرى الاعتراف العلني.
- الاعتراف الصريح يُعدّ شرطًا لأي تسوية قانونية أو إعادة اندماج.

ب .*العفو المشروط*

- يُقدَّم فقط بعد اعتراف تفصيلي + تقييم أمني–اجتماعي + موافقة الضحية (في حالات الجرائم غير الجسيمة).
- يُرفق العفو ببرنامج خدمة مجتمعية إلزامي.

ج .*برامج جبر الضرر الفردي*

- تعويضات مالية أو عينية أو معنوية (شهادات اعتراف، إعادة اعتبار علني، دعم نفسي).
- تُقدَّم من صندوق وطني خاص، لا من الجناة مباشرة.

3. أدوات الحماية:

- سرية الشهادات أمام المحاكم لمنع الانتقام.
- حماية قانونية للضحايا من الابتزاز أو التهديد.
- رقابة قضائية مدنية على كل قرار بالعفو أو التسوية.

ثانيًا: المستوى المجتمعي – المصالحة بين الجماعات المكوّنة للوطن

1. الهدف:

كسر الحواجز الطائفية–القومية–الفئوية التي تعمّقت خلال الحرب، وإعادة صياغة العلاقة بين المكوّنات على أساس الانتماء الوطني، لا الهويات الجزئية.

2. الآليات التنفيذية:

أ .*المجالس الأهلية–الوطنية للمصالحة*

- تُنشأ في كل منطقة، وتضم:
  - ممثلين عن العائلات الكبرى، الوجهاء، الناشطين، رجال الدين، الضحايا، النساء، والشباب.
- تُكلَّف بعقد جلسات مواجهة، توثيق، اعتذار جماعي، وتوصيات مجتمعية للعدالة.

ب .*مبادرات الاعتذار المتبادل*

- تنطلق من خطاب سياسي وطني يتبنّى الاعتذار الجامع عن كل الأخطاء التي فُعلت باسم أي طائفة أو جماعة أو منطقة.
- تُنظَّم حملات رمزية في كل محافظة لإعلان الاعتراف المتبادل بالخطأ وتاريخ الظلم.

ج .*برامج الترميم الرمزي الجماعي*

- إعادة إعمار المساجد والكنائس والمزارات التي تضررت بسبب الكراهية.
- نصب تذكارية مشتركة لضحايا كل الجماعات، بلا تمييز.
- مهرجانات وطنية للذاكرة المشتركة.

3. أدوات الحماية:

- منع تدخل الأحزاب أو الفصائل في المجالس الأهلية.
- إشراف المجلس الوطني السيادي على عمل هذه المجالس عبر تقارير علنية.
- ربط أي دعم دولي للمجتمع المدني بالحياد الطائفي والمجتمعي الكامل.

ثالثًا: المستوى السياسي – المصالحة بين القوى والمجتمع والدولة

1. الهدف:

تحويل السلطة من أداة فئوية أو فصائلية إلى مؤسسة سيادية تُمثّل الجميع ضمن عقد دستوري عادل.

2. الآليات التنفيذية:

أ .*إعادة تعريف التمثيل السياسي*

- منع التمثيل السياسي القائم على الهويات الطائفية أو العسكرية أو الجهوية.
- اعتماد نظام انتخابي وطني يراعي العدالة التمثيلية من دون الانزلاق إلى المحاصصة.

ب .*تفكيك بُنى السيطرة السابقة*

- حلّ حكومات الأمر الواقع، والهيئات الشرعية الفصائلية، والإدارات التي تأسّست على قاعدة القوة لا القانون.

- استيعاب المؤهلين ضمن مؤسسات الدولة الجديدة بعد مراجعة سجلاتهم العدلية والسلوكية.

ج .*إطلاق مسار تأسيسي سيادي جامع*

- بدء حوار وطني شامل يُفضي إلى صياغة عقد دستوري جديد، لا تكتبه النخب وحدها بل يشارك فيه السوريون من مختلف المناطق والمكوّنات.
- تشكيل حكومة انتقالية تحظى بثقة الناس، وتلتزم بتنفيذ خطة المصالحة ضمن جدول زمني دستوري واضح.

3. أدوات الحماية:

- هيئة وطنية عليا للمصالحة تُشرف على تنفيذ البنود في جميع المحاور.
- رقابة برلمانية–مدنية مشتركة على كل مفاوضات أو ترتيبات سياسية.
- إشراك منظمات مراقبة محايدة في تقييم المرحلة الانتقالية.

خاتمة المحور: لا حل سوري شامل إلا بمصالحة تعمل على جميع المستويات – وفي آن واحد

لا فائدة من محاكمة الجناة إن لم تُرمّم العلاقة بين الجماعات.
ولا فائدة من المصافحات الجماعية إن لم تُبْنَ على عدالة فردية.
ولا معنى لانتخابات أو مجالس سياسية، إذا بقي الشعب مفككًا نفسيًا وروحيًا.

خارطة المصالحة الوطنية التي يقدّمها مشروع النهضة ليست وصفة مجاملة،
بل هي **خطة بقاء لسوريا كدولة... وكنسيج إنساني واحد.**

المحور الخامس العدالة الانتقالية كشرط تأسيسي للمصالحة

من الحقيقة إلى المحاسبة إلى المصالحة – كيف تبني العدالة جسورًا لا سجونًا

أولًا: لماذا لا يمكن بناء مصالحة حقيقية بدون عدالة انتقالية؟

لأن المصالحة بدون عدالة تصبح:

- تسوية فوق جراح مفتوحة،
- وصفقة تكرّس ثقافة الإفلات من العقاب،
- وبنية تنتج عنفًا مؤجلًا بدل السلام المستدام.

ولأن ما حدث في سوريا لم يكن مجرد صراع مسلح، بل سلسلة ممتدة من **الانتهاكات الممنهجة** بحق كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فلا يمكن التأسيس لأي عقد وطني دون **معالجة قانونية–أخلاقية–سيادية لهذا الإرث الأسود.**

ثانيًا: ما المقصود بالعدالة الانتقالية؟

هي منظومة وطنية شاملة تهدف إلى:

1. **كشف الحقيقة** :لا مصالحة فوق الأكاذيب.
2. **محاسبة الجناة** :دون انتقام، وبما يتناسب مع حجم الجريمة.
3. **جبر الضرر** :ماديًا ومعنويًا، فرديًا وجماعيًا.
4. **منع التكرار** :عبر الإصلاح المؤسسي والرقابة والشفافية.
5. **إعادة الدمج والتأهيل** :لمن لم يتورطوا بجرائم كبرى، عبر الاعتراف والمساءلة.

العدالة الانتقالية ليست محاكم فقط... بل هي سردية وطنية تُعيد إنتاج المعنى العام لما تعنيه "العدالة" في مجتمع خرج من جريمة كبرى.

ثالثًا: أدوات العدالة الانتقالية في مشروع النهضة

1. هيئة الحقيقة والعدالة

- مؤسسة وطنية عليا مستقلة، ذات صلاحيات دستورية.
- تعمل على:
  - توثيق الانتهاكات من جميع الأطراف (النظام، الفصائل، الجهات الأجنبية).
  - جمع الشهادات الفردية في سرية كاملة.
  - إصدار تقرير نهائي يُشكّل مرجعًا وطنيًا للذاكرة السورية.

2. القضاء الانتقالي المستقل

- محاكم مختصة بالانتهاكات الكبرى (جرائم ضد الإنسانية، الإبادة، التعذيب، الإخفاء القسري، تجنيد الأطفال، الاستعباد الجنسي).
- مكوّنة من قضاة مدنيين، وخبراء قانون دولي، وممثلين عن الضحايا.
- تضمن محاكمات عادلة وعلنية، وتمنع الانتقام أو التحريض.

3. قانون العفو المشروط

- لا يشمل الجرائم الكبرى.
- يُمنح فقط لمن:
  - اعترف بما ارتكبه علنًا،
  - أثبت أنه لم يُخطّط أو يُوجّه الجريمة،
  - قَبِل بالخضوع للمساءلة المدنية والمجتمعية.
- يُربط بمسار "إعادة الدمج الوظيفي" في مؤسسات الدولة.

4. صندوق جبر الضرر والتعويضات

- تمويل وطني–دولي يُخصص لتعويض الضحايا ماديًا ونفسيًا.
- يشمل:
  - إعادة بناء البيوت المدمّرة،
  - دفع معاشات للأسر التي فقدت معيلها،
  - تقديم دعم علاجي وتأهيلي للضحايا.
- يُدار بشفافية من جهة مستقلة، وبمشاركة ممثلي الضحايا.

5. برنامج الترميم الرمزي الوطني

- إعادة الاعتبار للضحايا عبر:
  - تسمية الشوارع والساحات بأسمائهم.
  - يوم وطني للذكرى.
  - نصب تذكارية حيادية.
  - إدراج ما حدث في المناهج التربوية.

رابعًا: التعامل مع الجناة – تصنيف استراتيجي

التصنيف	المعالجة المقترحة
قادة ارتكبوا جرائم ممنهجة	محاكمة كاملة، حظر سياسي دائم، منع من العفو
منفذون صغار غير مخططين	عفو مشروط + إعادة دمج بعد مراجعة صارمة
مغسولو الأدمغة (أطفال – شباب مجندون قسرًا)	برامج تأهيل نفسي وتعليمي قبل أي اندماج

التصنيف	المعالجة المقترحة
فاعلون إعلاميون – دينيون – تعبويون	محاكمات علنية خاصة بمسؤولية التحريض والكراهية

خامسًا: أدوات حماية العدالة الانتقالية من الانهيار أو التسييس

- فصل القضاء الانتقالي عن الحكومة التنفيذية.
- إشراك المجتمع المدني وممثلين عن الضحايا في المراقبة.
- نشر تقارير فصلية عن الأداء العام للقضاء.
- تحصين النتائج دستوريًا، بحيث لا تُلغى بأي تغيير سياسي لاحق.
- منع أي تسوية سياسية تتضمن إسقاطًا جماعيًا للملفات.

سادسًا: العدالة الانتقالية ليست ضد أحد... بل لأجل الجميع

- ليست ضد الطائفة العلوية، ولا الكرد، ولا الإسلاميين، ولا النظاميين، ولا المعارضين...
- بل هي ضد الجريمة، وضد التبرير، وضد إعادة إنتاج منظومات القهر والتسلّط باسم أي انتماء.

العدالة الانتقالية لا تقتل أحدًا... لكنها تمنع القتلة من أن يكتبوا دستور المستقبل.

خاتمة المحور: العدالة ليست حجر عثرة في طريق المصالحة... بل الطريق ذاته

لا شيء يعيد الضحايا إلى الحياة،
لكن الحقيقة تُعيد للكرامة اعتبارها.
والمحاسبة تُعيد للمستقبل معناه.
والمصالحة لا تُولد من الحقد... بل من العدالة.

ومشروع النهضة لا يبني دولة متسامحة مع الجريمة،
بل دولة متصالحة مع ذاكرتها...
لأن من لا يواجه ماضيه، سيعيش فيه إلى الأبد.

المحور السادس البنية الدستورية والمؤسسية للمصالحة المستدامة

من مشروع أخلاقي إلى منظومة تنفيذية – تحويل المصالحة إلى مؤسسات وقوانين لا مجرد نوايا

مدخل تأسيسي – المصالحة التي لا تُؤسّس قانونيًا تنهار سياسيًا

لا تكفي الخطابات، ولا تغني النوايا. فالمصالحة الوطنية ليست لحظة عاطفية، بل **نظام مستدام**، يحتاج إلى:

- بنية قانونية واضحة،
- مؤسسات تنفيذية مستقلة،
- مسارات قابلة للتطبيق،
- وضمانات تمنع الارتداد إلى الفوضى أو الإلغاء.

من هنا، يضع مشروع النهضة خريطة متكاملة لتثبيت المصالحة ضمن هيكل الدولة، لا كملحق رمزي، بل كأحد أركان العقد السيادي المؤسّس للجمهورية السورية الجديدة.

الهيكل التطبيقي الكامل للمصالحة الوطنية كمنظومة دولة:

أ. الإطار الدستوري: دسترة المصالحة كواجب سيادي ملزم

1 . إدراج مبدأ المصالحة الوطنية في الديباجة الدستورية

"تقوم الدولة السورية على أساس العدالة، والمواطنة، والمصالحة الوطنية بوصفها التزامًا تأسيسيًا يعلو على كل الاعتبارات الفئوية والسياسية".

2 . باب خاص في الدستور بعنوان: "المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"

يشمل:

- تعريف المصالحة كأداة إصلاح تأسيسي.
- ضمان استقلال أدواتها عن السلطة التنفيذية.
- حظر أي عفو شامل يخالف القانون أو يسقط الحقوق.
- تحصين نتائج العدالة الانتقالية من الإلغاء السياسي.

3 . ضمانات دستورية للمكوّنات المجتمعية

- يُمنع التمييز أو الإقصاء لأي مكوّن بناءً على مواقفه السابقة من الحرب أو السياسة.
- تُكفل الحقوق الثقافية والدينية واللغوية لجميع الجماعات، بما لا يتعارض مع وحدة الدولة.

ب. البنية المؤسسية – تأسيس منظومة متكاملة للمصالحة

1 . هيئة المصالحة الوطنية العليا

- **جهة سيادية مستقلة** دستوريًا.
- تتبع مباشرة للمجلس الوطني السيادي أو البرلمان الانتقالي.
- تضم:

- قضاة،
- خبراء اجتماعيين،
- ممثلين عن الضحايا،
- منظمات مجتمع مدني.

المهام:

- الإشراف على تنفيذ خطة المصالحة.
- إصدار معايير العفو، والدمج، والمساءلة.
- إدارة برنامج الترميم المجتمعي.
- إصدار تقارير علنية نصف سنوية.

2 . النيابة العامة لحقوق الضحايا والانتهاكات

- ذراع قضائي مستقل يتولى:
  - متابعة الشكاوى.
  - جمع الأدلة.
  - تقديم الدعاوى أمام المحاكم الانتقالية.
- تتمتع بصلاحية إيقاف أي موظف أو مسؤول يعرقل التحقيقات.

3 . مجالس المصالحة المحلية

- تُؤسس في المحافظات والبلدات الرئيسية.
- تُشكّل من ممثلي العائلات، المجتمع المدني، القيادات الروحية، الضحايا، الشباب.
- تُدار من قبل منسقين مهنيين مرتبطين بالهيئة العليا.
- تتولى:
  - جلسات مواجهة مجتمعية.
  - مبادرات ترميم رمزي (مراكز، معالم، إشارات رمزية).
  - الوساطة المجتمعية في القضايا المتوسطة.

4 . مكتب جبر الضرر والتعويضات الوطنية

- يدير "صندوق المصالحة الوطني."
- يقدّم:
  - التعويضات المادية المباشرة.
  - الرعاية الصحية والنفسية.
  - إعادة التأهيل والدعم المهني للمتضررين.
- يتعاون مع منظمات دولية دون التفريط بالسيادة.

ج. منظومة الحماية القانونية من التلاعب والارتداد

قانون حماية المصالحة الوطنية

- يجرّم خطاب الكراهية والعنف السياسي.
- يُلغي أي جهة سياسية أو إعلامية تخرق مبادئ المصالحة.
- يحظر تشكيل أي حزب أو تحالف قائم على طائفة أو فصيل سابق.
- يُجرّم تبرير الانتهاكات أو التشكيك العلني بحق الضحايا.

قانون النزاهة المؤسسية في المرحلة الانتقالية

- يمنع تسلّل المنتفعين السابقين من الحرب إلى مواقع القرار.
- يفرض آلية تدقيق (Vetting) على كل من يتولى وظيفة عامة.
- يُمنع أي مسؤول سابق عن انتهاكات موثقة من الترشح أو التعيين.

د. أدوات التفعيل العملي الميداني

1 . مسار "التدقيق المجتمعي" قبل أي دمج سياسي أو إداري

- لا يُدمج شخص أو جماعة إلا بعد تقديم ملف مفتوح:
  - سجل أمني.
  - شهادات مجتمعية.
  - فحص سلوكي نفسي إن لزم.
  - توقيع ميثاق سلوك علني.

2 . برنامج "من الجندي إلى المواطن"

- إعادة تأهيل أفراد الفصائل سابقًا عبر:
  - ورشات تدريب على المواطنة،
  - تعليم قانوني،
  - أنشطة خدمية مجتمعية.
- لا يُقبل أي سلاح سابق إلا إذا خضع حامله للمسار كاملًا.

3 . مراقبة شعبية مباشرة على تنفيذ برامج المصالحة

- إنشاء **منصة وطنية رقمية شفافة**:
  - توثّق التقدم في المصالحة.
  - تسمح بتقديم الشكاوى والاقتراحات.
  - تُدار من قبل هيئة مستقلة إعلاميًا وميدانيًا.

هـ. الضمانات السياسية والدولية

- إشراك منظمات محايدة في الرقابة لا في الإشراف (لحماية السيادة).
- تقديم خطة المصالحة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتسجيلها كالتزام سيادي.
- إنشاء **شبكة مراقبة مجتمعية مستقلة** مرتبطة مباشرة بالمجلس الوطني، لا بالحكومة الانتقالية.

خاتمة المحور: لا معنى لمصالحة لا تتحوّل إلى نظام

إذا بقيت المصالحة شعارًا... نسيناها مع أول انتخابات.
وإذا بقيت ورقة تفاهم... مزّقتها المصالح.
وإذا بقيت تحت رحمة السياسيين... خانتها الحسابات.

أما إذا تحوّلت إلى **بنية دستورية ومؤسسية وتشريعية**...
فإنها تصبح حارسة الجمهورية الجديدة... وسورًا للعدالة... وجسرًا نحو دولة يعيش فيها السوريون كأصحاب وطن، لا كورثة دماء.

المحور السابع المجتمع المدني كركيزة لا وسيط

إعادة تعريف دور المجتمع المدني في المصالحة:

من الوساطة إلى الشراكة، ومن الحياد إلى الفعل التأسيسي

أولًا: لماذا لا تُبنى المصالحة الوطنية من فوق فقط؟

لأن الجرح ليس في النصوص فقط، بل في الشوارع، والأحياء، والذاكرة، والعلاقات اليومية.
وأي مصالحة تأتي من نخبة سياسية، أو تُملى من فوق، دون حضورٍ شعبي فاعل... ستكون مصالحةً زائفة أو هشة.

من هنا، فإن مشروع النهضة لا يرى المجتمع المدني كـ"طرف مراقب"، ولا "وسيط تقني"، بل **فاعل مؤسس في المصالحة الوطنية**، يملك شرعية الفعل، ومسؤولية الترميم.

ثانيًا: إعادة تعريف المجتمع المدني في السياق السوري

في ظل الحرب، تشوّه مفهوم المجتمع المدني:

- خُنق في مناطق النظام.
- حُوصر في مناطق الفصائل.
- تماهى أحيانًا مع التمويل الخارجي أو الأجندات الضيقة.
- تحوّل في أحيان كثيرة إلى "منظمات وظيفية" تنفّذ مشاريع ممولة لا مشاريع وطنية.

مشروع النهضة يُعيد تعريف المجتمع المدني بوصفه:

"الفضاء الوطني الوسيط بين المواطن والدولة، القائم على القيم، والتطوع، والانتماء، والمساءلة، والمبادرة."

ثالثًا: أدوار المجتمع المدني في المصالحة الوطنية

1. الترميم المجتمعي المباشر

- تنظيم لقاءات مواجهة بين ضحايا من جماعات مختلفة.
- فتح ساحات الاعتراف المتبادل داخل الأحياء.
- إدارة جلسات حوار مفتوحة بمرافقة نفسية وقانونية.

2. بناء الوعي الجديد

- حملات توعية ضد الكراهية والانتقام.
- تنظيم فعاليات عن معنى العدالة الانتقالية.
- إدخال ثقافة التسامح والمساءلة في المدارس والمراكز.

3. التوثيق والرقابة

- تسجيل الشهادات الفردية.
- مراقبة تنفيذ سياسات العدالة وجبر الضرر.
- فضح محاولات إعادة تدوير أمراء الحرب بلباس مدني.

4. إعادة الاعتبار للمبادرات الذاتية

- دعم مبادرات المصالحة المحلية المستقلة.
- تمكين دور العائلات والنساء والشباب كفاعلين لا ملحقين.
- العمل من تحت... لبناء الثقة مع من فوق.

رابعًا: أدوات تمكين المجتمع المدني كمكوّن سيادي

1 . الإطار القانوني:

- قانون خاص بالمجتمع المدني يُكرّس استقلاله، ويمنع تحويله إلى أداة حزبية أو فئوية.
- الحق في التنظيم، والتمويل المحلي، والنشر، والترافع.

2 . التمويل الوطني المستقل:

- إنشاء **"صندوق المصالحة الأهلية "**تموّله الدولة والمجتمع، لا الجهات الخارجية وحدها.
- منع التمويل المشروط، مع شفافية كاملة.

3 . المجالس التنسيقية:

- تشكيل **"مجالس مجتمع مدني للمصالحة "**في كل محافظة، مرتبطة بهيئة المصالحة العليا.
- صلاحيات في الرقابة، المبادرة، الشراكة مع المؤسسات الرسمية.

4 . الحماية القانونية:

- حماية نشطاء المجتمع المدني من الملاحقة أو التشهير أو الضغط من القوى السياسية أو الأمنية.
- محكمة مدنية خاصة لملاحقة أي انتهاك ضدهم.

خامسًا: التركيبة المقترحة للمجالس الأهلية للمصالحة

المكوّن	النسبة المقترحة	الوظيفة
ممثلون عن الضحايا	25%	التعبير عن الذاكرة الحية
منظمات محلية	20%	تنفيذ البرامج والرقابة
شخصيات اعتبارية (وجهاء، رجال دين)	20%	الوساطة والرمزية
شباب ونساء	20%	قيادة التحول الثقافي
خبراء حقوق وعدالة	15%	الضبط القانوني والاستشاري

سادسًا: منع اختطاف المصالحة من المجتمع الأهلي

- يُمنع استخدام المجتمع المدني كواجهة لجهات سياسية أو أمنية.
- تُجرّم "منظمات الواجهة" المرتبطة بفصائل أو تمويل أجنبي مشروط.
- لا تمثيل مجتمعي إلا لمن يستند إلى قاعدة أهلية حقيقية، وليس لمنصة ممولة أو مسقطة.

سابعًا: الابتكار الأهلي – كيف يُمكن التفكير خارج الصندوق؟

- مسرحيات محلية تعالج مأساة الحرب بلغة الفن.
- مبادرات "ذاكرة مشتركة" تجمع روايات متعددة عن حادثة واحدة.
- مشاريع إعادة إحياء مراكز مهجّرة بمشاركة الضحايا والجناة المندمجين.
- فرق تطوعية مشتركة بين مناطق متخاصمة سابقًا تعمل على مشاريع تنموية واحدة.

خاتمة المحور: المصالحة لا تعني فقط طي الصفحة... بل كتابتها من جديد بأقلام الناس

إذا غاب المجتمع، أصبحت المصالحة قرارًا فوقيًا هشًا.
وإذا حضر، أصبحت المصالحة فعلاً شعبيًا لا يُلغى... ولا يُختزل.

مشروع النهضة لا يُوكّل المصالحة للحكومات، بل يُعيدها إلى **مكانها الطبيعي: قلب المجتمع.**

المحور الثامن مواجهة خطاب الكراهية – تفكيك روايات العزل والانتقام

تفكيك البنية الرمزية للكراهية وتأسيس خطاب وطني جامع يحمي المصالحة ويصون الانتماء

أولًا: لا مصالحة تُبنى في ظل روايات الكراهية

المصالحة ليست فقط بناء مؤسسات وعدالة وقوانين، بل قبل كل شيء هي **معركة ضد خطاب**:

- يُقسم الناس إلى "جلاد وضحية" دائمَين،
- ويُعيد إنتاج "الخوف من الآخر"،
- ويُشيطن المختلف،
- ويحوّل التاريخ إلى سلاح، والهوية إلى خندق.

لهذا، فإن أي مشروع مصالحة لا يتضمن **خطة منهجية لمحاربة الكراهية** ...سيكون هشًا، ويُولد في بيئة سامة.

ثانيًا: مكوّنات خطاب الكراهية في سوريا

1 . الطائفية المعلنة والمضمرة

- اعتبار مكوّنات كاملة مسؤولة عن جرائم فردية أو سياسية.
- تحويل الانتماء الديني إلى سبب اتهام أو تمييز أو خوف.

2 . التجييش الانتقامي

- تصوير الآخر على أنه عدو فطري لا يمكن إصلاحه.
- تبرير الإقصاء أو الإبادة أو الحقد تحت شعار "الرد العادل."

3 . الإيديولوجيا العدمية

- تبرير كل شيء بذريعة "الحرب على الكفر"، أو "الحرب على الانفصال"، أو "الخيانة الوطنية"، أو "المظلومية السنية."
- غياب المنظور الإنساني لصالح الاصطفافات المطلقة.

4 . تسليع الألم

- تحويل معاناة الضحايا إلى خطاب تبريري للتمييز أو الانتقام.
- استخدام السردية المؤلمة كأداة تجييش سياسي أو إعلامي.

ثالثًا: مصادر تغذية خطاب الكراهية

المصدر	أمثلة
الإعلام الفئوي	قنوات ووسائل إعلام حزبية، طائفية، ممولة خارجيًا
منابر دينية مسيّسة	فتاوى الكراهية، خطب التحريض، ثنائيات "نحن وهم"

المصدر	أمثلة
مناهج التعليم	تغييب التعدد، تمجيد القائد، سردية واحدة للتاريخ
المنصات الرقمية	فيسبوك، يوتيوب، تيليغرام – حملات ممنهجة وموجهة
القوى السياسية	استخدام الخطاب الهوياتي للفوز في التمثيل أو الحشد

رابعًا: خطة تفكيك خطاب الكراهية ضمن مشروع النهضة

1 . بناء خطاب وطني بديل جامع

- لا يُنكر الذاكرة... لكنه لا يختزلها في رواية واحدة.
- يُعيد الاعتبار للهوية السورية بوصفها هوية فوق-طائفية، إنسانية، مدنية، سياسية.
- يُبرز المشترك الإنساني لا فقط الخندق الهوياتي.
- يُستثمر في الرموز الجامعة: الأرض، اللغة، الثقافة، المستقبل.

2 . إصلاح البنية الرمزية للمجال العام

- إزالة أسماء الشوارع والساحات والمراكز التي تُمجّد الجلادين أو تحرّض على الآخر.
- استبدالها برموز للمصالحة، العدالة، المواطنة.
- تنظيم أيام وطنية للتسامح والذاكرة المشتركة.

3 . إصلاح التعليم

- إعادة صياغة المناهج على أساس:
  - الاعتراف بالتعدد والاختلاف،
  - سرديات متنوعة للتاريخ السوري،
  - التربية على التفكير النقدي لا التعبئة.
- إدخال مفاهيم: العدالة، الحوار، الحق، والمواطنة الفاعلة.

4 . تقنين الإعلام

- قانون خاص بـ"الخطاب العام والمصالحة الوطنية" يُجرّم:
  - التحريض على الكراهية.
  - نشر خطاب الثأر.
  - التمييز أو الوصم الجماعي.
- مراقبة المحتوى الرقمي والمرئي بشكل مستقل ومحايد.
- فرض "حصص مصالحة" في الإعلام الوطني.

5 . تحييد المنابر الدينية من الصراع

- إعادة ضبط مناهج إعداد الخطباء والدعاة.
- تدريب قيادات دينية على الخطاب الجامع.
- منع استخدام الدين في التجييش السياسي أو الفئوي.
- إلغاء "الفتاوى الفئوية" من المجال العام.

6 . تشجيع السرديات البديلة من المجتمع نفسه

- دعم الإنتاج الثقافي والفني الذي يُعبّر عن تجارب التعدد والانتماء الوطني.
- تمويل مسلسلات، أفلام، مسرحيات، روايات، أعمال توثيقية تعكس التنوّع السوري ووجع الجميع.
- تمكين الضحايا من سرد قصصهم بطريقة إنسانية لا تحريضية.

خامسًا: الحماية القانونية والدستورية من عودة الكراهية

- دسترة مبدأ "التعدد والكرامة الإنسانية" كركيزة للدولة.
- إنشاء "الهيئة الوطنية لمراقبة الخطاب العام."
- صلاحية هذه الهيئة في تجميد ترخيص أي منصة إعلامية أو جهة دينية أو سياسية تُخرق قواعد الخطاب المدني.
- فتح المجال للمساءلة القضائية ضد الأفراد والجهات المحرّضة.

خاتمة المحور: لا تنجح أي مصالحة إذا بقي الناس سجناء خطاب الكراهية

الكراهية ليست فقط كلمات... إنها بوابة للعنف القادم.
والمصالحة الحقيقية لا تُبنى على الورق، بل في الأذهان... وفي اللغة... وفي النظرة للآخر.

مشروع النهضة لا يُنظّر فقط لمصالحة،
بل يُقاتل من أجل تفكيك أدوات العزل...
ليُعيد للسوريين لغتهم المشتركة: لغة الإنسان، الوطن، والقانون.

الخاتمة الاستراتيجية من المصالحة كفعل أخلاقي إلى المصالحة كمرتكز تأسيسي للدولة الجديدة

ليس غلقًا للنص، بل انطلاقة لرؤية وطنية سيادية تُبنى من الجرح... لا فوقه

أولًا: لماذا تُعد المصالحة ركيزة تأسيسية لا مجرد بند في برنامج سياسي؟

لأنها ليست إجراءً مكمّلًا لما بعد انتهاء الحرب،
وليست وظيفة لوزارة أو ملفًا في مفاوضات،
بل هي **الشرط الوجودي الأول لقيام الدولة السورية الجديدة**.

فالدولة لا تُبنى فقط بالدستور، ولا بالمؤسسات، ولا بالقوانين،

بل **بالعقد الأخلاقي الذي يربط أبناءها ببعضهم، ويربطهم جميعًا بالدولة بوصفها كيانًا جامعًا لا قاهِرًا، راعيًا لا ممثّلًا لطرف دون آخر**.

ثانيًا: المصالحة في مشروع النهضة – ليست ترفًا أخلاقيًا بل ضرورة سيادية

إذا كانت **السيادة** تعني امتلاك القرار الوطني،
وإذا كانت **الدولة** تعني وحدة الأرض والناس والقانون،
فلا معنى لكل ذلك في مجتمع:

- مقسوم بالروايات،
- ممزّق بالثأر،
- متنازع على شرعية الانتماء،
- خائف من الآخر،
- وفاقد للثقة في "الوطن" كمفهوم جامع.

لهذا، تعتبر **المصالحة في مشروع النهضة**:

قاعدة البناء، لا فقط آلية الإصلاح،
شرطًا للسيادة، لا فقط أداة للعدالة،
ومرتكزًا للدستور، لا مجرد ملحق سياسي أو اجتماعي.

ثالثًا: ما الذي تفعله المصالحة التي نريدها؟

تُعيد تعريف "الانتماء"

- لا أحد يُقصى بسبب طائفته أو ماضيه أو لغته.
- لا أحد يُمنح امتيازًا لأن سلاحه كان أعلى صوتًا.

تُنهي سردية "المظلومية المتقابلة"

- لا طرف واحد يملك الحقيقة.
- ولا طائفة تختصر الشعب.
- الجميع أخطأ... والجميع تألم... والجميع يملك حق البقاء المشترك، لا الهيمنة المتبادلة.

تُحوّل الضحية إلى فاعل، لا مجرد ذاكرة

- لا يُعاد إنتاج الضحايا كوسيلة للتجييش.
- بل يُدمجون في صياغة الحل، واستعادة العدالة، وبناء المستقبل.

تُخرج الدولة من موقع "المنتقم" أو "المنحاز"

- الدولة ليست أداة تصفية حسابات،
- ولا مظلّة لطرف،
- بل **كفيلة بتحقيق التوازن بين العدالة والاندماج، بين الذاكرة والاحتمال، بين الاعتراف والأمل.**

رابعًا: المصالحة كضامن للمشروع السيادي

المصالحة، بمنهجيتها التي صغناها هنا، تُقدّم ثلاث وظائف استراتيجية:

الوظيفة	التفسير
1. **وقائية**	تمنع انفجار الصراعات الكامنة التي لم تُعالج جذورها
2. **تأسيسية**	تُعيد تكوين الدولة كمفهوم أخلاقي–سياسي جامع
3. **سيادية**	تُغلّب القرار الوطني الجامع على كل التبعيات والهويات المسلّحة أو المعطوبة

خامسًا: من المصالحة كمرحلة... إلى المصالحة كنظام دائم

مشروع النهضة لا يرى في المصالحة مجرد **فترة انتقالية نغلقها بعد بضع سنوات**، بل:

- **نظام وعي جماعي.**
- **نظام حماية دستوري.**
- **نظام اجتماعي مستمر في التعليم، والإعلام، والخطاب الديني، والتمثيل.**

تمامًا كما بُنيت الكراهية على مدى خمسين عامًا...
تُبنى المصالحة على مدى أجيال،
لكن يجب أن **تُؤسَّس اليوم – الآن – قبل أن يُعاد إنتاج الخراب باسم "الاستقرار."**

سادسًا: رسالة إلى السوريين – ليس علينا أن ننسى... بل أن نقرّر ما نريد أن نكون

لسنا مطالبين أن نُغفر للقتلة،
ولا أن نُساوي بين المجرم والمجني عليه،
لكننا مطالبون أن **نبني دولة لا تُكرّر الجريمة.**

ولسنا مجبرين أن نتعايش لأننا ضعفاء،
بل لأننا نعرف أن القوة لا تعني البطش،
بل القدرة على البناء من رمادنا،

وعلى التشارك رغم الفقد،
وعلى كتابة رواية جديدة... باسم الشعب، لا باسم الحاكم.

خاتمة الملحق: المصالحة الوطنية – لحظة سيادة وولادة لا لحظة تنازل أو نسيان

سوريا لن تنهض بقانون دون ضمير،
ولا بجيش دون عقد،
ولا بدستور لا يسبقه تصالح عميق مع الذات والآخر.

مشروع النهضة لا يطلب من السوريين أن يدفنوا موتاهم بالصمت،
بل أن **يستحضروا دماءهم ليمنعوا ولادة قاتل جديد، مهما اختلف اسمه أو رايته أو لغته.**